الأمم المتحدة
E/CN.6/2015/NGO/228

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 January 2015
Arabic
Original: French

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من منظمة النساء المتضامنات، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي[١]

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

(١) هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

050215 020215 14-66285X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

ما زالت المرأة في فرنسا وفي العالم أجمع تتعرض لممارسات عدم المساواة. ويلزم في جميع أنحاء العالم تجسيد الحقوق الأساسية، مثل عدم التعرض للعنف والخضوع، والحق في التحكم بالجسم والعيش بكرامة.

وترى منظمة النساء المتضامنات أنّ مكافحة النسبية الثقافية تمثل التحدي الرئيسي من بين التحديات الراهنة التي تعوق تنفيذ منهاج عمل بيجين. فهذه الممارسة تهدد حقوق المرأة، سيّما وأنها أخذت تشق طريقها في دوائر المدافعين عن حقوق المرأة في محاولة لكبح تقدم المرأة نحو زيادة حقوقها.

وينبغي أن تتمكن جميع النساء في العالم من التمتع بنفس الحقوق، بصرف النظر عن الثقافة أو الأصل أو بلد الإقامة أو الدين، وذلك من أجل بناء عالم متساوٍ خالٍ من العنف.

ويعد انتهاك حق الشخص في التحكم بجسمه واحداً من أشكال العنف ضد المرأة الأوسع انتشاراً في عالمنا. فبين مصادرة وسائل تنظيم الحمل واستخدام الاغتصاب كسلاح حربي وختان الإناث وتجريم المثلية الجنسية، تجد المرأة نفسها في كفاح مستمر من أجل نيل حقها والاحتفاظ به. واحترام ذلك الحق لا يحدث طبيعياً ولا تلقائياً البتّة.

وتناشد منظمة النساء المتضامنات الدول بإعداد استراتيجية عالمية فعالة للتصدي للانتهاكات التي ترتكبها قوى الذكور التي تفرض هيمنتها باستخدام سلطتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و/أو سلطتها الدينية، وهي تطالب بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥.

وتعتبر منظمة النساء المتضامنات الفقر شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة. فالمرأة تمثل نسبة ٨٠ في المائة من الفقراء في العالم أجمع، وفي فرنسا بوجه خاص. وثمة أسباب هيكلية تفسر هذه الإحصاءات — فالمرأة تتعرض لخيار مفروض عليها وهو خيار العمل بدوام جزئي، ولتباين الاجور والعمل بعقود غير مضمونة. والأزمة الاقتصادية التي نشهدها الآن تمثل للأسف مرادفاً للتدهور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ولتفشي عدم الأمان والفقر، وانخفاض الامتيازات الاجتماعية، ولتناقص الحقوق أحياناً. والمرأة هي أول من يعاني من ذلك. وتلاحظ منظمة النساء المتضامنات أنّ الفقر يشكل أرضاً خصبة لتنامي القوى المحافظة والتراجعية، دينية كانت أم سياسية.

وقائمة ممارسات التمييز والعنف ضد المرأة قائمة طويلة: العنف المترلي والاقتصادي والمهني والبدني والنفسي، ... وأشكال العنف هذه تمارس على جميع المستويات الاجتماعية، حتى

في أوساط الرياضة ووسائل الإعلام والأوساط الثقافية. ومنظمة النساء المتضامنات تطلب من الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية احترام أحكام تلك الاتفاقيات وتنفيذها دون تحفّظ.

وتطلب منظمة النساء المتضامنات من الدول أن تعمل على منع ممارسة العنف القائم على الجنس منذ أصغر العمر، ووضع حدّ لمواصلة ارتكاب العنف بالعمل على مكافحة القوالب النمطية الجنسانية. وهي قوالب مازالت موجودة وسائدة في كلّ الثقافات والمجتمعات.

وهذه الظاهرة تمس جميع الأطفال منذ نعومة أظفارهم، وهي تمس الشباب أيضاً، وكذلك جميع الفاعلين في مجال التعليم: ومنهم الآباء، والمربون في جميع المجالات، والمعلمون، ووسائل الإعلام، ... لذا يجب دعم التعليم الخالي من التمييز الجنساني والعنف بإرادة سياسية، مع تكريس جميع الوسائل المالية والتربوية اللازمة واحترام مبادئ العلمانية والتعليم المختلط.